

Distr.: General
21 November 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كيلايل (نائب الرئيس) (بوتسوانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة
لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

الجدول الخاص، وكذلك أهمية إجراء المناقشات في إطار من الشمول والشفافية، حتى يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات لها شأنها. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع إلى إجراء مشاورات غير رسمية حول الموضوع والمشاركة في حوار بناء حول القضايا المثارة.

٣ - السيد درويش (مصر): أكد مجدداً الأهمية الخاصة التي يعلقها بلده على حفظ السلام باعتباره أداة فعالة لصون السلام والأمن الدوليين والدور الذي قام به بلده في هذا الصدد على مدار سنوات طويلة. وأيد البيانين اللذين ألقاهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل جنوب أفريقيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأوضح أن الحالة المالية المتردية للمنظمة يمكن تداركها إذا سددت الدول الأعضاء اشتراكاتها في ميزانية حفظ السلام بأكملها في موعدها، وأن تقاعسها عن القيام بذلك يؤخر أيضاً تسديد المبالغ المستحقة للبلدان النامية، ومن بينها مصر، فيما يتصل بمشاركاتها في عمليات حفظ السلام، مما يؤثر بدوره على قدرة تلك البلدان على المساهمة بالحد المرغوب.

٤ - وقال إن وفده مستعد للمشاركة في أية مناقشة تهدف إلى ضمان الدعم المالي والإداري لعمليات حفظ السلام. وأكد مجدداً في هذا الصدد ضرورة التركيز على المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التي أشار إليها ممثل نيجيريا. وأضاف أن أي جدول للأنشطة المقررة ينبغي أن يُراعى بخاصة الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية، وأن يعكس المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن. وأيد تعليق ممثل المكسيك فيما يتعلق بصعوبة قبول وضع يسد فيه بلد نام اشتراكات أكبر من اشتراكات عضو دائم في مجلس الأمن. وأعرب عن أمله في أن توزع المقترحات الجديدة التي طرحتها المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتسهيل إجراء المزيد من المناقشة

نظراً لغياب الرئيس السيد روزنتال (غواتيمالا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كيلايل (بوتسوانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

المادة ١٦٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات عمليات الأمم المتحدة المتعلقة لحفظ السلام (تابع)

١ - السيد مبانيفو (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الحالة المالية الصعبة التي تمر بها الأمم المتحدة في الوقت الراهن ليست لها صلة بجدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات عمليات حفظ السلام ويمكن تداركها إذا عمدت الدول الأعضاء، لاسيما المساهم الرئيسي، إلى تسوية متأخراتها ووفت بالتزاماتها بتسديد اشتراكاتها بكاملها في موعدها دون شروط.

٢ - وأضاف أن المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لقسمته نفقات عمليات حفظ السلام، التي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها ذوي الصلة ١٨٧٤ (د - ٤) و ٣١٠١ (د - ٢٨)، ينبغي أن تشكل أساساً عليه أية مناقشات حول جدول نفقات حفظ السلام. وبالنظر إلى محدودية قدرة البلدان الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية على المساهمة لصالح عمليات حفظ السلام، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب في تلك المناقشات للأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان وللمسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن عن تمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن إدخال عنصر جديد على الحد الأدنى المقرر على هؤلاء الأعضاء يتعارض مع مبدأ القدرة على الدفع، وينبغي من ثم، استبعاده. وأكد في نهاية المطاف أهمية الوصول إلى اتفاق في الرأي بشأن جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية قبل اختتام المناقشات حول

ترمي إلى تطوير الصيغة دون مساس بالمبادئ الأساسية الثلاثة، وهي: المسؤولية الجماعية عن تكلفة عمليات حفظ السلام، والمسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومحدودية ما لدى جميع البلدان الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية من قدرة على المساهمة في هذه العمليات.

٨ - وأضاف أنه نظراً لأن معظم البلدان النامية قد استبعدت من عملية صنع القرارات المتعلقة بإنشاء بعثات حفظ السلام ومواصلتها، سيكون من الصعب تبرير أي تغيير في الجدول الخاص يترتب عليه تخفيض الأنصبة النسبية المقررة على الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أو تقليل الأنصبة المقررة للبلدان المتقدمة النمو. ومن المهم، لضمان العدالة وتحقيق نتائج مقبولة لكافة الأعضاء، أن نتذكر أن من المتعذر استخلاص أية نتائج مؤكدة إلى حين الانتهاء من التقسيم التام لأثر الجدول العادي للأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ على الجدول المخصص لحفظ السلام.

٩ - السيد بعالي (الجزائر): أيد البيانين اللذين ألقاهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل جنوب أفريقيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وقال إن جدول الأنصبة المقررة المخصص لعمليات حفظ السلام يتطلب إصلاحاً عاجلاً، وإن النظام الحالي بات عتيقاً بحيث لم يعد قادراً على خدمة قضية السلام الدولي ولا مصالح الدول الأعضاء. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه عمليات حفظ السلام، في عالم موبوء بالصراعات الإقليمية والصراعات فيما بين الدول، بات من المهم توفير الموارد المالية والبشرية والموارد المتعلقة بالنقل والإمداد للنهوض بولايات تلك العمليات على نحو فعال. وفي هذا السياق، باتت المسؤولية جماعية عن تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لضمان تزويد المنظمة في الوقت المناسب وبصورة

حولها. وأوضح أنه مستعد للمشاركة في المناقشات الرامية إلى الوصول إلى توافق آراء على جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام من شأنه أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزامها بتسديد اشتراكاتها بأكملها في موعدها، مما يمكن الأمم المتحدة من النهوض بمسؤولياتها عن صون السلام والأمن الدوليين.

٥ - السيد فونسيكا (البرازيل): قال إنه يؤيد البيانين اللذين ألقاهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كولومبيا باسم مجموعة ريو، وإن وفده يعلق أهمية كبيرة على البند قيد المناقشة، وإن الأزمة المالية التي تؤثر على عمليات حفظ السلام تثير قلقاً بالغاً؛ وإن التعقد المتزايد لهذه العمليات يفاقم بلا ريب من شدة التحدي. وقال إن البرازيل، بوصفها مؤيداً تقليدياً لعمليات حفظ السلام ومساهماً هاماً بالجنود فيها، مازالت حريصة على أن تأتي تلك العمليات بنتائج موفقة.

٦ - وقال إن التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) يستحق دراسة متأنية، وإن من المهم أن تحدد بدقة خير سبل الحصول على الموارد الإضافية الضخمة المطلوبة لتنفيذ هذه العمليات تنفيذاً مجدياً. ورغم أن الجدول الحالي بات عتيقاً ويتطلب الإصلاح، لا يمكن أن تُعزى المشكلات المالية الراهنة إلى خلل في المنهجية، بل إن مرجعها تقاعس المساهم الأكبر عن الوفاء بالتزاماته بأكملها في موعدها دون شروط.

٧ - وقال إن وفده فخور بأنه قاد المفاوضات المتعلقة بالقرار ٣١٠١ (د - ٢٨)، الذي وضع المبادئ الحاكمة لتمويل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي مبادئ تظل صالحة اليوم كما كانت من قبل في عام ١٩٧٣، ومازالت في رأيه عادلة ومنصفة. ورغم عدم تغير موقف وفده من هذه القضية من حيث المبدأ، فإنه يود النظر في مقترحات

١١ - السيد مارتينوف (بيلاروس): قال إن الوقت قد حان للتفاوض حول وضع جدول أنصبة مقررته لتمويل عمليات حفظ السلام يتسم بالعدالة والشفافية؛ وإن أنشطة حفظ السلام بسبيلها إلى أن تصبح واحداً من المجالات ذات الأولوية لمشاركة بلده في الأمم المتحدة. وذكر أن بيلاروس قد قاربت على الانتهاء من إعداد الصيغة الرسمية لتعاونها مع المنظمة في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية. وأضاف أن هناك خبراء مدنيين بيلاروسيين يعملون في كوسوفو وتيمور الشرقية.

١٢ - وبيلاروس لا تدخر وسعاً لضمان التمكن من تمويل حصتها في عمليات حفظ السلام، وقد أرست الأسس اللازمة من أجل هذا الغرض. وقال إن قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٤ قد نص على إعادة هيكلة مدفوعات بلده لتسديد الاشتراكات المقررة وتسديد المبالغ التي تأخرت في دفعها لظروف خارجة، إلى حد بعيد، عن إرادتها. وقد سددت بيلاروس اشتراكاتها للميزانية العادية بكاملها؛ وفي بداية عام ٢٠٠٠، كانت قد سددت جميع اشتراكاتها المقررة لعمليات حفظ السلام منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. كما ساهمت بيلاروس في تمويل المحاكم الدولية. وهي تعتزم مواصلة الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة، لأن استقرار المنظمة رهن في المقام الأول بتسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، ستكون بيلاروس قد خصصت أموالاً لاشتراكاتها في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية لعام ٢٠٠١.

١٣ - وأضاف قائلاً إن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام مسألة معقدة. وعلى اللجنة، وهي تبت فيه، أن تتوخى الحرص لتلافي الوقوع في أية أخطاء؛ ففي الماضي، عانت بيلاروس من عواقب القرارات الخاطئة. وينبغي أن يستند الجدول الجديد إلى القدرة على الدفع، الواجب قياسها

يمكن التنبؤ بها بالموارد المطلوبة لتنفيذ ولاياتها من خلال المشاركة الإيجابية في مشاورات تدور في إطار من الشفافية والمصارحة بهدف إصلاح جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على نحو يرضي الجميع.

١٠ - وقال إنه منذ وضع الجدول المخصص في عام ١٩٧٣، شهدت الحالة الاقتصادية للكثير من البلدان، بما فيها بلده، تغيراً أساسياً أثر على قدرتها على السداد؛ ومن ثم، حان الوقت لتعديل الجدول حتى يمكن أن يغدو أداة فعالة لمجابهة تحديات حفظ السلام. وقد تضاعفت ميزانية حفظ السلام من جراء ما شهدته عملياتها من زيادة في الحجم والنطاق والتعقيد على مدار السنوات العشر الماضية، وأصبح من المشكوك فيه ما إذا كان الجدول الحالي قادراً على ضمان تمويل منتظم مناسب لهذه العمليات. ومما يزيد من قلق وفده أن دين الأمم المتحدة للبلدان المساهمة بالجنود، ومعظمها من البلدان النامية، قد وصل الآن إلى ٨٠٠ مليون دولار. وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة عمليات حفظ السلام، فإن ولاياتها سوف تصبح عرضة للخطر في نهاية المطاف. وعليه، فلا مناص من تصحيح أوجه الشذوذ التي تكتنف الجدول الخاص للأنصبة المقررة لتمويل تلك العمليات. ويتعين لتحقيق هذه الغاية تقديم مقترحات دقيقة وعادلة وواقعية لبحثها حتى يمكن وضع جدول أكثر عدالة وأصلح للتنفيذ على السواء. وسوف يؤيد وفد بلده المقترحات التي لا تحيد عن المبادئ الأساسية، أي المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وضرورة مراعاة محدودية قدرة البلدان النامية على الدفع، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً. ومن المحتم أن يستند أسلوب حساب جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على بارامترات واضحة وموضوعية، وبصفة خاصة نصيب الفرد من الدخل.

العمليات. ويؤيد وفدها موقف حركة بلدان عدم الانحياز، التي دعت إلى جعل تلك المبادئ أساساً دائماً لنظام تمويل عمليات حفظ السلام.

١٧ - وينبغي أن تؤخذ القدرة على الدفع في الحسبان، لكن مع الحفاظ على التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية من أجل وضع جدول عادل حقاً لا يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق البلدان النامية. وينبغي أن يستمر جدول حفظ السلام في الاستناد على جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية، الذي يعكس على أفضل وجه قدرة الدول الأعضاء على السداد. ولما كان الجدولان متصلان اتصالاً وثيقاً، كان من اللازم الإسراع بقدر الإمكان بإنهاء العمل في إعداد جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية لإتاحة الفرصة للبت في تمويل حفظ السلام خلال المرحلة الراهنة من الدورة الخامسة والخمسين.

١٨ - السيدة ليغويلا (بوتسوانا): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن من المهم أن توضع نصب الأعين ضرورة منع الصراعات وضرورة صون السلام، وإن تكلفة الإخفاق في هذا لا تتجلى في أي ركن في العالم بقدر ما تتجلى في أفريقيا، حيث تعمل عدة بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن ثم، فإن محصلة المناقشة الجارية ذات أهمية بالغة لبلدها ولأفريقيا بوجه عام؛ وقالت إن شاغلها الرئيسي هو إيجاد بدائل تطرح حلولاً واقعية للمشكلات التي تظهر على ساحة التطبيق العملي.

١٩ - وينبغي أن تظل المساعي مركزة على المبادئ الأساسية للذين أفادوا المنظمة أياً فائدة بالفعل، ألا وهما: المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء عن نفقات الأمم المتحدة، والقدرة على الدفع. وقالت إن وفدها يبحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذو بوتسوانا وتفي بمسؤولياتها المالية

بناءً على معلومات دقيقة عن الناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل. وينبغي أن يعكس الجدول قدرة البلدان النامية على السداد بتقليل الحد الأدنى للنصاب وأخذ متأخراتها المتراكمة في الحسبان.

١٤ - وأعرب عن امتنانه للبلدان التي أعلنت عن رغبتها في التنازل عن التخفيض البالغ قدره ٨٠ في المائة المطبق على اشتراكاتها لصالح عمليات حفظ السلام. وأيد مطلب جنوب أفريقيا بنقلها إلى المجموعة "جيم" في جدول التمويل. وقال إن بيلاروس قد مرت بنفس الوضع منذ سنوات قليلة، عندما تمكنت بفضل اتفاق مع البرتغال من الانتقال إلى المجموعة "جيم"، وإن البيانات الخاصة بالنمو الاقتصادي في بلده توضح بجلاء أنه ينبغي أن يظل في هذه المجموعة وأن معدل نصابه المقرر لعمليات حفظ السلام ينبغي ألا يزيد في الجدول الجديد. وقال إن حكومته تدرس إمكانية تقديم مساهمات إضافية لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة.

١٥ - السيدة عاشوري (تونس): قالت إن عمليات حفظ السلام هي أوضح أنشطة للأمم المتحدة للعيان؛ وعليه، فهي الأساس الذي يحكم به الرأي العام العالمي على فعاليتها. وبالنظر إلى عظم التغييرات التي جرت على نطاق عمليات حفظ السلام على مر السنين، وكذلك التحديات التي تواجهها تلك العمليات، بات الأمر يتطلب إصلاحاً شاملاً؛ ولكي يكون هذا الإصلاح فعالاً، ينبغي أن يشمل الجوانب المالية لعمليات حفظ السلام.

١٦ - وقالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على المبادئ التي أسست عليها الجمعية العامة جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء والمسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومحدودية قدرة البلدان النامية على المشاركة في تمويل هذه

صراع في منطقة تعتبر أقل أهمية، مثل أفريقيا، يصبح من الصعب تدبير الموارد. وينبغي للبلدان التي تتخذ هذه القرارات أن تتحمل المسؤولية عنها. وهذا من ضمن الأسباب التي تحتم الإبقاء في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مجموعة "ألف"، طالما بقي بمجلس الأمن أعضاء دائمون. ويجب على البلدان الأخرى أن تضمن ألا تنصل أي من تلك الدول الخمس من مسؤولياتها.

٢٣ - ورغم أن الديمقراطية اعتبرت قيمة من قيم "القرية العالمية"، لا يمكن القول بأن جميع أعضاء مجلس الأمن منتخبون أو يخضعون للمساءلة من قبل باقي أعضاء الأمم المتحدة. وبينما تقبل سنغافورة بعدم التساوي في ميزان القوة بين أعضاء المنظمة باعتباره أمراً لا مفر منه، فإن على الدول الكبرى، وعلى البلدان التي تطمح في الانضمام إلى صفوفها، أن تقبل بالتفاوتات الماثلة في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، التي يُراد بها أن تعكس الحقائق السياسية والاقتصادية. وسعياً لضمان التمويل الكافي لأنشطة المنظمة في مجال حفظ السلام، ينبغي استعراض مجموعات الدول في الجدول الحالي وتطويرها حتى تعكس النطاق الكامل للأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

٢٤ - وقد اتفق رأي جميع البلدان بالفعل على أن القدرة على الدفع ينبغي أن تكون أساس الجدول، لكنها اختلفت حول كيفية قياسها. فلو أخذنا معيار نصيب الفرد من الدخل، لوجدنا أنه ضئيل في بعض البلدان التي تنعم بوفرة في الموارد البشرية والطبيعية، وذلك بسبب ضخامة عدد سكانها، بينما البلدان الأصغر التي يقل فيها عدد السكان يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل بصورة خداعة لا تعبر بصدق عن موضعها على ساحة المجتمع الدولي. ومما له مغزاه أن من بين البلدان العشرة صاحبة أعلى دخل للفرد سبعة بلدان يقل عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة، كما أن

وغير المالية إزاء المنظمة. وما زالت المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة دعائم يعول عليها في آلية تقييم نفقات عمليات حفظ السلام. وأضافت أن نظام التخفيضات المقررة للدول الأعضاء التي تعاني من ضائقات اقتصادية حقيقية ينبغي الإبقاء عليه في أي جدول مقبل لحفظ السلام، وينبغي أن تظل المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن موضع اعتبار حقيقي.

٢٥ - وأضافت أنها في نهاية الأمر تتفق مع الرأي القائل بأن التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) تقدم رؤية واقعية من شأنها أن تدفع قدماً جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في السنوات المقبلة؛ ولكن في غيبة التزام سياسي متجدد من جانب الدول الأعضاء وبدون إدخال تغيير مؤسسي وزيادة الدعم المالي، سوف تظل قدرة الأمم المتحدة على النهوض بصورة فعالة بمساعيها في مجال حفظ السلام موضع الشك دائماً أبداً.

٢٦ - السيد محبوباني (سنغافورة): قال إنه على الرغم مما حققه بلده الصغير من إنجازات اقتصادية تمثل خياره السياسي في العزوف عن عضوية تجمعات الشمال، التي من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لأنه يرى نفسه من بلدان الجنوب.

٢٢ - وقال إن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة المسؤولة عن الأمن الجماعي العالمي، ومع هذا فشل أعضاؤها في تزويدها بكفايتها من الموارد أو العاملين للنهوض بتلك المسؤولية. ولم تعامل قرارات الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن جميع أجزاء العالم على قدم المساواة. فعندما تنشأ صراعات في مناطق تعد مهمة، مثل كوسوفو، تُحشد مقادير ضخمة من الموارد المالية والبشرية، ولكن عندما ينشأ

احتياجات تمويل حفظ السلام، بات من المهم أكثر من ذي قبل على الإطلاق توزيع العبء المالي بصورة عادلة لضمان حصول المنظمة على موارد كافية.

٢٨ - ومن قبيل المفارقات أن الدول الأعضاء سعت لبعض الوقت إلى تحسين منهجية جدول الميزانية العادية، ومع هذا فقد انتظرت ٢٧ عاماً لمعالجة نظام تمويل عمليات حفظ السلام مع أنه تأسس بموجب ترتيب مخصص لعملية معينة. ويؤدي هذا النظام إلى إساءة الحكم كثيراً على قدرة عدد البلدان على الدفع، كما أنه لا يعكس التغيرات الحادثة في الأداء الاقتصادي لدى الدول الأعضاء. وبسبب جمود جدول حفظ السلام، عُوي في تقدير الحصص المقررة على أوكرانيا خلال فترة النمو السريع في نشاط حفظ السلام في منتصف تسعينات القرن العشرين.

٢٩ - وينبغي لأي جدول مُحسن مخصص لحفظ السلام أن يعكس المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء، والقدرة على الدفع، والمسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمحدودية النسبية لقدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على المساهمة في حفظ السلام. وينبغي أن يستند إلى جدول الميزانية العادية وأن يرتب مجموعات البلدان بناءً على مؤشرات خاصة بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تتفق عليها اللجنة. ويتيح هذا العمل فرصة تاريخية لتأسيس آلية مستقرة شفافة عادلة لقسمة نفقات حفظ السلام.

٣٠ - السيد فالفريه (بيرو): قال إن للبلدان النامية مصلحة خاصة في إصلاح جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. وترى بيرو، باعتبارها بلداً مساهماً بالجنود، أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات تمويل أنشطة حفظ السلام حتى يمكن للمنظمة أن تنهض بولاياتها في ذلك المجال بموارد بشرية ومادية مناسبة. وأن تصبح عاملاً حاسماً في

أصغر بلدان العالم تدخل في عداد البلدان الـ ٥٠ صاحبة أعلى معدل لنصيب الفرد من الدخل. ومن ثم، فإن نصيب الفرد من الدخل وحده ليس بالمقياس الكافي لتحديد القدرة على الدفع.

٢٥ - ومن المفارقات أن الدعوة وجهت إلى أعضاء المنظمة لكي يوافقوا على تخفيض النصيب المقرر على أغنى الأعضاء، بينما يزداد ثراء هذا العضو الغني، يوماً بعد يوم. ولا مفر من أنه سوف يُطلب من بعض البلدان أن تزيد اشتراكاتها في إطار جدول منقح لحفظ السلام، ولكنه لن يكون من العدل فرض هذا المطلب لغير ما غرض سوى تخفيض اشتراك أغنى بلد. ويتعين مراعاة التدرج عند فرض أية زيادة في اشتراكات البلدان.

٢٦ - وبالنظر إلى تنامي التكافل في المجتمع العالمي، بات من مصلحة كل بلد ضمان بقاء مجلس الأمن. فوجود مجلس للأمن، وإن اعتوره الخلل، خير من عدم وجوده على الإطلاق. وإذا أساءت اللجنة معالجة القضية، فقد تعرض للخطر المنظمة الوحيدة المعنية بالأمن الجماعي العالمي. وعليه، فإن وفده سوف يشارك بدور بناء في التفاوض حول وضع جدول جديد لحفظ السلام، وسوف يؤيد أي حل عادل لا يضر بصورة جوهرية أي بلد أو مجموعة من البلدان.

٢٧ - السيد يلتشنكو (أوكرانيا): قال إن إصلاح نظام قسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يندرج في صلب الجهود الشاملة الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة على حفظ السلام، وإنه في وقت تواجه فيه المنظمة تحديات غير مسبقة بسبب اتساع نطاق أنشطة حفظ السلام وتعقيدها ينبغي أن تُبحث ملياً، الإصلاحات التي اقترحها الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة. وبفضل الطفرة الحالية غير المسبوقة في

بشأنها، بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة في الميثاق. وهذا سيوثق الصلة المباشرة بين عملية صنع القرار بشأن عمليات السلام والقدرة على تمويلها.

٣٣ - السيد شارما (الهند): قال إنه على الرغم من أن معظم عمليات حفظ السلام قد جرت في بلدان نامية وأن أغلب البلدان المساهمة بالجنود من البلدان النامية، تولى أكثرية سكان العالم النامي لأنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية قدراً من الأهمية يفوق كثيراً ما توليه لأنشطتها في مجال حفظ السلام. ولئن كانت حكومات البلدان النامية، ومنها حكومته، تعي أهمية حفظ السلام باعتباره التزاماً دولياً، فإنها تنظر نظرة أعم إلى عمل المنظمة، ولا ترى أن حفظ السلام أهم عنصر فيه. غير أن البلدان المتقدمة النمو ترى العكس. ومن ثم، فمن الصعب أن نفهم لماذا لا يود أشد المتحمسين لتعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلام أن يدفعوا نصيبهم من تكاليفه، لا سيما أنهم قادرون على ذلك.

٣٤ - وتوضح الأرقام الواردة في 'تقرير التنمية في العالم، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١: مكافحة الفقر' أن المبلغ الذي تود أغنى ثمانية بلدان متقدمة النمو إنقاذه من اشتراكاتها في حفظ السلام لا يزيد عن ٠,٠٠١ في المائة من مجموع ناتجها القومي الإجمالي في عام ١٩٩٩؛ و ٠,٠٨٤ في المائة من الزيادة في مجموع ناتجها القومي الإجمالي بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩؛ و ٠,٠٠٦ في المائة من الإنفاق المحلي لحكوماتها في عام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، لم يحقق أي من تلك البلدان أكثر من نصف الهدف المتفق عليه فيما يتعلق بتلبية الهدف المتمثل في إنفاق ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على المساعدات الإنمائية الرسمية. ولو كانت قد أثبتت أنفسها لتقدم القدر الكامل من المساعدات، فلربما تغير الحال في الكثير من البلدان النامية بحيث تنتفي الحاجة

حالات الصراع. ومن شأن تحديد ولايات مناسبة وتهيئة أفضل الأوضاع المناسبة لعمليات حفظ السلام تعزيز فعالية الموظفين وسلامتهم في الميدان، والمساعدة على ضمان تحقيق البعثات لأهدافها.

٣١ - وينبغي لجدول حفظ السلام الجديد أن يحقق التوازن بين الاحتياجات المتنامية للمنظمة في ميدان السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الاعتبارات المتصلة بالأهمية السياسية لمشاركة الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن في اتخاذ القرارات بشأن عمليات حفظ السلام، ومستوى التنمية الاقتصادية لكل دولة عضو، بما في ذلك الاعتبار الخاص بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً نسبياً. وبعض المعايير التي سوف تستخدم لتحديد معدلات الأنصبة المقررة قد تكون متصلة بالحجم النسبي للاقتصادات الوطنية، المحسوب في إطار المنهجية الموضوعية لجدول الميزانية العادية، الذي ينبغي أن يكون أساس جدول حفظ السلام الجديد. ولئن كان تقسيم البلدان إلى أربع مجموعات أمراً مفيداً للإسراع ببحث حالات البلدان ذات المستويات المتماثلة في مجال النمو الاقتصادي، فإن التروي مهم عند تقرير أية عتبات أو إجراء أية تخفيضات لضمان عدم تحميل البلدان النامية بشطر من الاشتراكات المقررة على البلدان المتقدمة النمو. وسوف تتمكن البلدان النامية من الوفاء بصورة أفضل بالتزاماتها إذا طبقت أية زيادة في اشتراكاتها على نحو تدريجي.

٣٢ - وقد أيد الكثير من الدول مبادرة استعراض الجدول الخاص للاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام. ولما كان الأمر يمس الالتزامات المالية لجميع الدول الأعضاء إزاء المنظمة، بات من اللازم اتخاذ القرارات في هذا الشأن بتوافق الآراء. وقد عكس الإعلان المتعلق بالألفية طموح معظم الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرة الجمعية العامة على بحث الشؤون المتصلة بالسلام والأمن الدوليين واتخاذ توصيات

يصح تقريبا على نصف إدارات الأمانة العامة. وإذا تم توسيع إدارة عمليات حفظ السلام في إطار ميزانية تعكس نمواً إسمياً صغرياً، فإن موارد وأعمال المنظمة سوف توجه على هذا النحو وجهة لا ترتضيها سوى قلة من الدول الأعضاء. وعليه، يجب التروي في بحث عواقب قرارات اللجنة في هذا الشأن.

٣٨ - السيد ايفه أبنتنغ (غانا): قال إن على المجتمع الدولي، وفقاً لما أعرب عنه من عزم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، أن يسعى جاهداً كي يزود الأمم المتحدة بما تحتاجه من موارد مالية وبشرية وغيرها للنهوض بولاياتها، التي تشمل صون السلام والأمن الدوليين. وتقيم المنظمة ويحكم عليها إن صواباً أم خطأ، في محكمة الرأي العام بمدى الفعالية والكفاءة اللتين تنفذ بهما عمليات حفظ السلام. والعقبة الرئيسية مالية، ولئن كان من الصعب التغلب على تلك العقبة فإن من الممكن تدارك الأمر إذا استجتمعت الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة، حسبما أكد تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809).

٣٩ - وسوف تواصل غانا المساهمة بالجنود والقيام بدور فعال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كدأها منذ ٤٠ عاماً، رغم قلة مواردها. غير أنها تشعر بالقلق البالغ من جراء عجز الأمم المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد مستحقات البلدان المساهمة بالجنود والمعدات، بسبب تقاعس بعض الدول الأعضاء عن سداد اشتراكاتها الخاصة بحفظ السلام. ولا يمكن تصفية دين الأمم المتحدة في الأجل القريب ما لم تقم الدول الأعضاء المتأخرة في السداد بالوفاء بالتزاماتها القانونية وما لم تنفذ التزاماتها بشأن أنشطة حفظ السلام. لكن الحل في الأجل الطويل هو إيجاد أساس مستقر ومضمون ويمكن التنبؤ به لتقدير اشتراكات الدول في أنشطة حفظ السلام. وعليه، فالأمر يتطلب تنقيح الجدول الحالي

إلى نشر عمليات حفظ السلام فيها. ومن ثم، فإن على المساهمين الرئيسيين أن يزدوا من اهتمامهم بتسديد المبالغ المطلوب منهم المساهمة بها.

٣٥ - ولم تعتمد الهند ولا البلدان الأخرى المساهمة بالجنود في العالم النامي إلى الإلحاح على الأمم المتحدة لدفع المبالغ المستحقة لها مقابل تكاليف الجنود والمعدات، التي تصل في العادة إلى مئات الملايين من الدولارات. وقد قيل لهذه البلدان في الواقع إن مبالغ السداد التي لا تستطيع تلك البلدان أن تستغني عنها، لن تدفع ما لم تحصل أغنى البلدان على تخفيض آخر في معدلات أنصبتها المقررة، رغم أن المبالغ موضع الخلاف زهيدة بالمقارنة بحجم اقتصاداتها، حسبما أوضحت أرقام البنك الدولي.

٣٦ - وقال إن الجدول ليس هو الأمر غير الواقعي، بل هي الولايات التي يحددها مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام. فارتفاع تكاليف تلك العمليات بصورة مستمرة أبداً راجع إلى حد بعيد إلى ما تحملها به البرامج السياسية من مهام طموحة طموحا متزايدا وكثيرا ما تكون متعذرة التنفيذ غير متصلة باحتياجات البلدان المستهدفة بالنفع من هذه العمليات. وفي ظل هذه الظروف، يصبح الإخفاق مآل جهود الأمم المتحدة، وتجند عندئذ نفسها في موضع اللوم لأنها لا تنهض بدور فعال ولا تحقق نتائج تساوي ما يُنفق من مال.

٣٧ - وبناء على تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809)، سوف يطلب من اللجنة أن توافق على إنشاء وظائف جديدة في إدارة عمليات حفظ السلام. غير أن جوانب الإخفاق في عمليات حفظ السلام راجعة إلى إخفاق الإرادة السياسية أو إخفاق الأداء الميداني. ولا يمكن تلافي ذلك الفشل بتوسيع تلك الإدارة. ولئن كانت الإدارة سوف تستفيد من هذا التعزيز، فإن هذا الأمر

الدائمين أو لزيادة النصاب المقرر على الصين زيادة فاحشة تمثل أمرا غير مقبول لحكومته، التي أوضحت مرارا أن العلة الرئيسية في الصعوبات المالية الحالية هي المتأخرات التي تراكمت على مدار السنين لدى عدد ضئيل من البلدان، وعلى رأسها المساهم الرئيسي. ولن يتأتى للأمم المتحدة أن تنعم بأساس مالي سليم لحفظ السلام إلا حينما تسدد جميع الدول الأعضاء المبالغ المستحقة عليها في موعدها دون شروط؛ وبدون هذا، فإن كل ما يقال عن تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلام سيظل مجرد لغو حديث.

٤٣ - السيدة إبراهيموفا (قيرغيزستان): قالت إن عمليات حفظ السلام هي المهمة الرئيسية التي أنشئت من أجلها المنظمة، والمهمة التي سوف تقيّم على ضوءها في نهاية الأمر. وقد اتسع نطاق عمليات حفظ السلام ونما عددها، وعليه بات الأمر يتطلب زيادة ميزانيتها. كما أن الثمن الذي تقاضته من الأرواح البشرية كان فادحا جدا: فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قتل ٦٤٨ ١ فردا من العاملين في قوات حفظ السلام وهم يؤدون واجبهم تحت راية الأمم المتحدة. والجمتمع الدولي مدين بالعرفان للعاملين في قوات حفظ السلام، من العسكريين والمدنيين، إزاء ما يبدونه من شجاعة وفداء.

٤٤ - وتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) خطوة هامة جدا على طريق الإصلاح، وينبغي دراسة التوصيات الواردة فيه دراسة متأنية. ويؤيد وفدها مقترح الفريق الداعي إلى تحويل الأمين العام، بعد موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، صلاحية الالتزام بمبلغ في حدود ٥٠ مليون دولار قبل اتخاذ مجلس الأمن قرار إنشاء عملية جديدة بمدة طويلة (الموجز التنفيذي، ص ٧٧)؛ ومن شأن هذه السلطة أن توفر القدرة على الحركة المطلوبة لإنقاذ الأرواح في مناطق الصراع.

العتيق لكي يعكس الحقائق السياسية والاقتصادية الراهنة استنادا إلى المبادئ الأساسية الثلاثة المقررة لقسمة تكاليف حفظ السلام الواردة في القرارين ١٨٧٤ (د-٤) و ٣١٠١ (د-٢٨). وينبغي إيلاء المراعاة الواجبة للحالة الاقتصادية للبلدان النامية، والمسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومعيار القدرة على الدفع الذي أثبت الزمن صحته.

٤٥ - ومن المهم إجراء استعراض واف لجدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام لضمان تمكن الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها المالية بكاملها لميزانية حفظ السلام في موعدها ودون شروط. وعليه، فهو يأمل في أن تبدي جميع الدول الأعضاء المرونة والتعاون، بروح من التضامن الدولي والمسؤولية الجماعية، مما يتيح التوصل إلى اتفاق ينهي المشاكل المالية المزمنة التي ما فتئت تعرقل أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسعيا إلى تحقيق هذه الغاية، يعتزم وفده المشاركة الكاملة في المناقشات حول هذا الموضوع.

٤٦ - السيد وانغ ينغفان (الصين): قال إن وفده يؤيد قلبا وقالبا البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن عمليات حفظ السلام وسيلة هامة تملكها الأمم المتحدة للنهوض بمسؤولياتها تجاه صون السلام والأمن الدوليين. وعليه، فإن وفده يلاحظ مع الأسف أن هذه العمليات تواجه صعوبات مالية متزايدة.

٤٧ - وبينما يمكن تعديل جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام في ضوء الأوضاع المتغيرة، يجب الحفاظ على مبدأ القدرة على الدفع على نحو يتحاشى تحميل البلدان النامية بأعباء جائرة. والصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تدرك تمام الإدراك مسؤولياتها صوب السلام والأمن الدوليين، وقد وفّت بالتزاماتها المالية للميزانية العادية ولحفظ السلام. غير أن أية محاولة لوضع حد أدنى لنصاب الأعضاء

الحالة الخاصة للبلدان النامية، مع الحالة الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فمن المهم الاعتراف بالإسهام الخاص في دعم السلام الذي تقدمه البلدان التي نبذت استخدام القوة. وتلك البلدان التي ليست لديها جيوش عاملة أو التي لا تركز إلا شطرا ضئيلا من ناتجها القومي الإجمالي للميزانية العسكرية تسهم في حفظ السلام بقدر أكبر مما تسهم به البلدان التي لديها ميزانيات عسكرية ضخمة أو التي تصدر الأسلحة، ومن ثم يتعين منحها تخفيضا إضافيا في أنصبتها المقررة في جدول حفظ السلام.

٥٠ - السيد **خوردان باندو** (بوليفيا): قال إن محصلة قمة الألفية قد أوضحت أن الأمم المتحدة ليست منظمة على شفا الهاوية، بل هي منظمة تواجه في بعض القطاعات مشاكل من الضروري حلها. ومن ذلك مثلا أن مجلس الأمن، الذي ينعم بقدر كبير من السلطة التنفيذية، يعبر عن حالة العالم في عام ١٩٤٥ لا عن الواقع الراهن. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد المرصودة للتنمية وحفظ السلام تتدنى بصورة متزايدة إلى حد الندرة.

٥١ - ووفده يؤيد البيانين اللذين ألقاهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كولومبيا باسم مجموعة ريو، ويتفق مع ممثل كولومبيا في أن العلة الرئيسية للمشكلات المالية تتمثل في تقاعس المساهم الأكبر عن الوفاء بالتزاماته، سواء للميزانية العادية أم لميزانية حفظ السلام. وتعني عضوية الدولة في المنظمة أن أهداف المنظمة والتزاماتها يجب أن تصبح جزءا من سياسية الحكومة. ولا ينبغي لأية دولة أن تستغل المنظمة لتعزيز خططها السياسية الداخلية.

٥٢ - وينبغي للقدرة على الدفع أن تكون العامل المحدد لكل من الأنصبة المقررة للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام، على أن يستند ذلك على نصيب الفرد من الدخل

٤٥ - ويجب أن تستند أية منهجية جديدة لحساب الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على أساس من الشفافية وتوافق الآراء والنوايا الحسنة من جانب جميع الدول الأعضاء. وقد ابتدع النظام الحالي المخصص لهذا الغرض منذ ٢٧ عاما لكي يطبق على عملية واحدة فقط. وقد حان الوقت لاستعراض الجوانب المالية لحفظ السلام بكل تعقيداتها.

٤٦ - السيد **سوتيروف** (بلغاريا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي؛ وإن التحديات المالية التي تواجه أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تحسم إذا كان للأهداف المحددة في الإعلان المتعلق بالألفية أن تتحقق.

٤٧ - وبلغاريا مستعدة من جانبها لأن تتعهد بالوفاء بالتزامات إضافية إزاء ميزانية حفظ السلام، كما دلت بالقرار الذي اتخذته مؤخرا الحكومة بالتنازل طوعا عن التخفيض المقرر لها في إطار الجدول المالي الحالي، ومن ثم تنتقل من المجموعة "جيم" إلى المجموعة "باء" في جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام. وإلى جانب ذلك، فالترتيبات جارية لسداد جميع اشتراكاتها التي تأخرت عن سدادها لميزانية حفظ السلام.

٤٨ - السيد **نيهاموس** (كوستاريكا): قال إن وفده يساند البيانين اللذين ألقاهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كولومبيا باسم مجموعة ريو؛ وإن عمل اللجنة الخامسة جوهرى لتحقيق أهداف الميثاق ومبادئه؛ وعليه ينبغي له أن ينأى عن المحادلات السياسية وأن يحافظ على أعلى معايير الموضوعية والاحتراف المهني.

٤٩ - والأمم المتحدة بحاجة إلى نظام مالي مستدام، ومن ثم ينبغي لجدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام أن يستند على مبدأ القدرة على الدفع. كذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار

وعلى الناتج القومي الإجمالي. والأسلوب الحالي المتبع في قسمة نفقات حفظ السلام ليس بالجدول الحقيقي، بل نوع من تقسيم البلدان إلى شرائح في صورة مجموعات (ألف، وباء، وجيم، ودال) لا يتفق كثيرا مع الحقائق الاقتصادية أو لا يراعيها. وأي جدول حقيقي سوف يرتب جميع الدول الأعضاء الـ ١٨٩، أخذا في الحسبان ما يتعلق بها من حقائق اقتصادية ومالية وعتبات فقر ومستويات تنمية ومسؤولياتها في مجلس الأمن. وارتفاع تكاليف عمليات حفظ السلام مصدر قلق للجميع، وكل البلدان بالفعل ترغب في وضع جدول قائم على القدرة على الدفع. ولا يمكن أن تؤخذ المصالح الخاصة للمجموعات الإقليمية في الاعتبار، لأن ذلك سوف يتعارض مع مبدأ المسؤولية الجماعية عن حفظ السلام. كما أن القدرة على الدفع هي في نهاية الأمر أعدل أسلوب لضمان التمويل المناسب لحفظ السلام.

٥٣ - ومن المهم أيضا اعتماد مبادئ توجيهية واضحة لتحديد ماهية عملية السلام. والتقرير الممتاز الذي وضعه الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) يقدم تقييما للحالة الراهنة، بما فيها جوانبها المالية، ويقدم توصيات للمستقبل. ومما يهم البلدان النامية أن يحظى تمويل التنمية وحفظ السلام بأولوية متماثلة. فالأولى بالمنظمة، بدلا من تخصيص الموارد لإدامة عمليات حفظ السلام، أن توجه تلك الموارد صوب التنمية؛ مما يؤدي إلى استتباب السلام ويساعد على منع الصراعات. وإذا تجاهلت الأمم المتحدة الهدف النبيل للتنمية وكرست نفسها لحفظ السلام فحسب فسوف تتحول إلى نوع من قوة الشرطة الدولية. وهذا ليس الغرض الذي أنشئت من أجله. رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.